

أبو الغيط يدعو الاتحاد الأوروبي دعم الخرطوم للخروج من أزمتها

السودان : الشرطة تطلق الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين



شرطة سودانية تطلق الغاز المسيل للدموع ضد متظاهرين في الخرطوم

الخرطوم - «وكالات» : أطلقت الشرطة السودانية الغاز المسيل للدموع، الإثنين، على محتجين تظاهروا وسط الخرطوم احتجاجاً على مقتل مدني برصاص قوات الدعم السريع الأحد في جنوب شرق البلاد، حسب ما قال شهود.

وتجمع نحو 200 متظاهر وعنفوا «حكم مدني، حكم مدني» في محطة رئيسية للحافلات في وسط الخرطوم، قبل أن تفرقهم قوات مكافحة الشغب بالغاز المسيل للدموع، وفق ما أفاد شهود.

وقال متظاهر لوكالة فرانس برس، إن «الشرطة أطلقت الغاز المسيل للدموع لتريقنا لكننا سنعود مجدداً».

وذكرت صحافية في فرانس برس، أن قوات مكافحة الشغب ضربت العديد من المتظاهرين وأقادتهم إلى سيارات شرطة متوقفة، وسط انتشار كثيف لرجال الشرطة.

وأوضح شهود، أن تظاهرات مماثلة خرجت في عدة مناطق في الخرطوم للتضامن مع مدني قتل الأحد.

وقتل متظاهر بالرصاص، الأحد، في مواجهات بين متظاهرين وقوات الدعم السريع في السوكي بولاية سنار، جنوب شرق السودان، بعد تظاهرات ضد وجود القوات شبه العسكرية في

المدينة، على ما أعلنت لجنة أطباء السودان المركزية المرتبطة بحركة الاحتجاج.

وتأتي تظاهرات، الإثنين، في الخرطوم فيما يعمل قادة الاحتجاج والجيش على وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق لتقاسم السلطة.

لكن المحادثات تأجلت مرتين في الأيام القليلة الماضية بطلب

من قادة الاحتجاج، من ناحية أخرى بحث الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط مع بيكا هافيبستو الفنلندي الذي تتولى بلاده الرئاسة السورية لاحتداد الأوضاع في السودان وسير المفاوضات القائمة بين الأطراف السودانية للاتفاق على ترتيبات عملية الانتقال السياسي في

مساندة السودان في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها ومرافقة الأطراف السودانية في مسيرة التوصل إلى توافق وطني عريض يقضي إلى الاتفاق على ترتيبات الانتقال السلمي والمنضبط للسلطة في البلاد.

كما بحث الجانبان سيل تعزيز الدعم الإقليمي والدولي للسودان لتمكينه من معالجة مجمل التحديات التي يواجهها وعبور المرحلة الانتقالية بشكل يلبي تطلعات كافة أطراف ومكونات الشعب السوداني، بما في ذلك عبر الدعوة إلى رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وحشد المساعدات الاقتصادية والإنسانية له، وتطبيع علاقته بمؤسسات التمويل الدولية، والعمل على إعاقته من أعباء ديونه الخارجية.

وناقش أبو الغيط والوزير الفنلندي أيضاً مجمل الأوضاع في الشرق الأوسط، وعلى رأسها تطورات القضية الفلسطينية، وسبل الدفع بالجهود الدولية الرامية إلى تسوية النزاعات في سوريا وليبيا واليمن، والحاجة إلى التصدي للتدخلات الإقليمية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والارتفاع بمستوى علاقات التعاون بين الجامعة والاتحاد الأوروبي في شتى المجالات ذات الأولوية المشتركة للجانبين.

لبنان: اعتصام أمام مجلس النواب مع مناقشة الموازنة



عسكريين لبنانيين متقاعدون

بيروت - «وكالات» : اعتصم عسكريون متقاعدون في لبنان صباح الثلاثاء، قرب مجلس النواب بالزمن مع بدء مناقشة بنود قانون مشروع موازنة العام الجاري في جلسة تمتد لثلاثة أيام.

وأقامت القوى الأمنية منطقة عزلة في محيط مجلس النواب مع انطلاق دعوات للمتظاهرين والاعتصام أمام مقر المجلس النيابي.

ويعترض العسكريون المتقاعدون على فرض مشروع قانون الموازنة ضريبة دخل على التعويضات الإضافية، التي يحصل عليها العسكريون المتقاعدون، وعلى المادة 76 من مشروع قانون الموازنة، التي تمنع الإحالة على التقاعد في السنوات الثلاث المقبلة، إلا أن بلغ السن القانونية للتقاعد.

كما يعترض العسكريون على رفع نسبة بدل الطيابة التي يدفعها العسكريون من 6 في المئة إلى 9 في المئة أسوة ببقية الموظفين في الإدارة العامة.

وكان عدد من أعضاء حراك العسكريين المتقاعدين بدأوا بالتجمع في ساحة الشهداء منذ مساء الإثنين، ونصبوا خيمة فيها، وأعلنوا البدء بإضراب عن الطعام حتى انتهاء المجلس النيابي من مناقشة الموازنة، وياتوا ليلتهم في الساحة.

وكان رئيس مجلس النواب تيمه يري، قد دعا إلى عقد جلسة عامة للمجلس لمناقشة الموازنة العامة أيام 16 و17 و18 يوليو الجاري صباحاً ومساءً.

وبدا مجلس الوزراء مناقشة مشروع قانون الموازنة منذ 30 أبريل الماضي في جلسات متتالية وأقر في 27 مايو الماضي موازنة نقاشية في ظل الوضع الاقتصادي السيء الذي يعاني منه لبنان.

والتقل مشروع قانون الموازنة إلى لجنة المال والموازنة النيابية التي انتهت من دراسته في التاسع من الشهر الجاري، وأقرت كل بنوده مع التعديلات.

البرلمان المصري يوافق على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي

لغرانس برس: «القانون يلبي جميع المخاوف السابقة التي أثارها جماعات المجتمع المدني المحلية والأجنبية».

وأضاف «إنه يزيل كل القيود المفروضة على الحريات»، في إشارة إلى استبعاد عقوبة السجن.

وأشار إلى أن المنظمات غير الحكومية المحلية يمكن أن تتلقى تمويلًا اجنبياً بشرط إخطار السلطات وعدم انتهاك المنظمة أي من القوانين.

وقالت وسائل إعلام محلية إن أكثر من ثلثي البرلمان المؤلف من 596 عضواً وافقوا على مشروع القانون وعارضه ستة نواب فقط.

وقال أبو حامد أنه «سينم إرسال مشروع القانون إلى الرئاسة للتصديق عليه».

والتصديق الأجنبي كان قضية سياسية مثيرة للجدل منذ ثورة 2011 التي أطاحت بحكم حسني مبارك.



البرلمان المصري

القاهرة - «وكالات» : وافق البرلمان المصري الإثنين على تعديلات على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي.

وتأتي هذه التعديلات بعد أن أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في نوفمبر الماضي أن القانون بحاجة إلى أن يكون أكثر توازناً، وأعلن البرلمان على موقعه الإلكتروني إقراره عدداً من مشاريع القوانين «بما في ذلك مشروع القانون الذي ينظم ممارسة العمل الأهلي».

ولا يزال القانون الجديد يمنع المنظمات الأجنبية من استخدام مقارها في «أنشطة غير مصرح بها»، دون تحديدها، وفقاً لنص القانون المعدل كما ورد في وسائل إعلام محلية.

والمنظمات غير الحكومية ممنوعة أيضاً من تحويل أو تلقي أموال من أشخاص أو كيانات، ما عدا مصادر تحدد مسبقاً، دون موافقة رسمية.

والتعديلات تلغي عقوبة

الجيش الليبي يتقدم في طرابلس وقوات الوفاق تتراجع



الجيش الليبي

طرابلس - «وكالات» : أفادت مصادر خاصة، لفتاة «218» الليبية، مساء الإثنين، بأن قوات اللواء التاسع التابع للجيش الوطني الليبي، حقلت تقدماً في محور الزطارنة، فيما تراجعت قوات حكومة الوفاق بالمنطقة.

وأكدت المصادر، تقدم قوات الجيش الوطني في محاور خلة الغرجان، والعزيرية في طرابلس، وسط انسحاب قوات الوفاق.

وفي محور وادي الربيع بيات الجيش الوطني يسيطر إلى منطقة ما بعد أول كوبري، بينما وصلت قوات الجيش إلى قبل جامع السويجلي في محور الشوارع الأربعة، ومن جهتها، تشهد مدينة ترمونة وضعاً أمنياً اعتيادياً مع تشديد في نقاط التفتيش والبوابات، كما تم تثبيت أكثر من ثلاث بوابات رسمية في منطقة الخضراء والداوون، فيما تبدو حركة المواطنين طبيعية، وجميع الدوائر الحكومية تعمل بشكل طبيعي.

وبدات الحياة في مناطق سوق الخميس والسبيعة وقصر بن غشير تعود لطيبعتها، حيث شرع المواطنون في فتح المحال التجارية، وبدأت الحركة في هذه المناطق تعود تدريجياً.

دمشق - «وكالات» : أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء، بمقتل 9 مدنيين بينهم 3 أطفال جراء قصف نفذته طائرات النظام الحربية على قرية معر شويرين بريف مدينة معرة النعمان بالقطاع الجنوبي من الريف الإدليبي.

وقال المرصد، في بيان صحافي أمس، إن «عدد القتلى مرشح لارتفاع لوجود جرحى بعضهم في حالات خطيرة».

نفذت طائرات النظام الحربية أكثر من 27 غارة جوية استهدفت خلالها كل من خان شيخون، وجسر الشغور، ومعرشويرين، وصهبان، وحنوتين، محيط جرجناز بريف محافظة إدلب، والطامنة وكفرزيتا وطمين ومورك شمال حماة، بالإضافة للحواش بسيل الغاب.

كما ارتفع إلى 24 عدد الغارات التي نفذتها طائرات حربية روسية على كل من مدينة خان شيخون ومحيطها بريف إدلب الجنوبي، وكل ملح والجيب والطامنة وكفرزيتا وأطرافها بريف حماة الشمالي والشمالي الغربي.

من ناحية أخرى أعلنت مصادر إعلامية سورية، أن السلطات التركية رحلت عن أراضيها 26 مواطناً سورياً، جلهم من مهجري دمشق وريفها، ونقلتهم بالحافلات إلى منطقة عفرين في غربي كردستان.

وأكدت المصادر، أن الشرطة التركية أو قفت السوريين في إسطنبول، وبعد التفتيش، نقلتهم إلى سجن مجاور لمطار صبيحة في القسم الآسيوي من المدينة، وفقاً لما ذكره موقع «ياسينور» أمس الإثنين.

وقال المركز إن «عدد الموقوفين بلغ في السجن ذاته، عند الترحيل، 150 سورياً، تتمثل مخالفتهم القانونية في عدم حيازة وثيقة الحماية المؤقتة (الكملك) أو قد تكون وثيقة الحماية صادرة عن ولاية أخرى، وتم ترحيل 26 من الموقوفين إلى منطقة عفرين، الخميس الماضي، رغم حيازتهم (كملك) من ولاية أخرى، وتم نقل البقية إلى الولايات للسجن لديها».

وأشار المركز إلى أن «غالبية الأشخاص الذين رُحِّلوا من تركيا إلى عفرين هم من مهجري دمشق وريفها، كانوا قد دخلوا الأراضي التركية بعد تهجيرهم من منازلهم في السنوات الماضية على يد النظام السوري».

وقال أحد الأشخاص المرحلين، إلى الشمال السوري، «بعد زجنا في السجن بسبب مخالفة كملك الولاية، طلبت منا الشرطة التركية التوقيع على أوراق لا نعرف مضمونها، بعضنا رفض التوقيع إلا بوجود مترجم، فنعرض للضرب الشديد والتوقيع بالقوة».

وأضاف، «بعد 5 أيام من التوقيف، كيلا أدينا إلى الخلف، وأرسلوا رجل شرطة مع كل شخص، وظننا أنه وجهنا الولاية التي نتمتع لها، لكن فوجئنا مساءً بدخولنا منطقة عفرين من معبر الحمام ثم أطلقونا في مدينة جندريس التابعة لمنطقة عفرين».

وتابع قائلًا، «كانت الصدمة كبيرة عندما رعونا في جندريس، إذ أجبرونا على توقيع أوراق لا نعرف مضمونها، وأدركنا الآن أنها تتضمن موافقتنا على العودة الطوعية إلى سوريا، ونحن نعتبر هذا التصرف خدعة قانونية، ونحن الآن مصدومين من تصرف الشرطة ومن الحال الذي تركونا فيه حيث ليس لدينا منازل نبيت فيها، وتركنا كل مقتنياتنا في منازلنا بإسطنبول».

ويقصد السوريون مدينة إسطنبول، بعد حصولهم على كملك من ولاية أخرى، بسبب توفر فرص العمل بشكل أكبر عن باقي الولايات، لكنهم يعيشون دائماً حالة من الدعر لعدم حيازتهم «كملك» (إسطنبول أو على رخصة العمل، وفق المصدر ذاته).

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أعلن صباح يوم الأحد، أن بلاده ستتخذ ثلاث خطوات جديدة تجاه اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا، منها إنهاء تطبيق برنامج «الرعاية الصحية المجانية» المدمج للسوريين في المستشفيات التركية.